

Distr.: General  
19 July 2021  
Arabic  
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 27 (أ) من جدول الأعمال المؤقت \*

التنمية الاجتماعية

## تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

تقرير الأمين العام

موجز

يؤكد الأمين العام في هذا التقرير، المقدم وفقاً لقرار الجمعية العامة 151/75، على ضرورة تعزيز العمل الوطني والتعاون الدولي في ما يتعلق بالتنمية الاجتماعية، مع التركيز بوجه خاص على الزيادة الكبيرة و/أو الاستخدام الأكفأ للموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية، من أجل تحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، مع الأخذ في الاعتبار التأثيرات المتعددة الأوجه لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتبعاتها، خاصة على التنمية الاجتماعية. ويبحث تأثير أزمة كوفيد-19 على التنمية الاجتماعية ويؤكد على أهمية وضع سياسات اجتماعية طويلة الأجل لتعزيز قدرات الناس وقدرتهم على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل، والحفاظ على الإنفاق الاجتماعي لدعم مثل هذه السياسات والاستراتيجيات الوطنية، بحيث يتسنى للبلدان أن تتعافى بشكل أفضل وتعود إلى المسار الصحيح لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويعرض الأمين العام أيضاً نتائج الدورة التاسعة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية ويختتم بتقديم توصيات في مجال السياسات العامة تنتظر فيها الجمعية العامة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* A/76/150

120821 040821 21-09792 (A)



## أولا - مقدمة

1 - باعتراف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بأهمية التنمية الاجتماعية وخير البشرية جمعاء، فإنه أوجد إجماعاً تاريخياً على جعل الناس محور التنمية. فقد تعهدت الدول الأعضاء بالقضاء على الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة، وتعزيز التكامل/الاندماج الاجتماعي لتحقيق مجتمعات مستقرة وأمنة وعادلة للجميع، وهي أمور لا تزال ذات أهمية اليوم، حيث تواجه البلدان التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

2 - واحتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمؤتمر القمة العالمي، عقدت الجمعية العامة اجتماعاً رفيع المستوى بالاشتراك مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في كانون الأول/ديسمبر 2020. وأثناء الاجتماع، أكدت الدول الأعضاء أن العواقب المتعددة الأوجه لجائحة كوفيد-19 طرحت تحديات عالمية غير مسبوقة في دفع عجلة التنمية الاجتماعية، حيث تضرر منها بشكل متباين أفقر الناس وأضعفهم. فقد أدت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة والضعف وأثرت سلباً على قدرات الحكومات على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، يتيح التعافي من الجائحة فرصة لإحداث التغييرات الجذرية اللازمة لبناء مجتمعات أكثر شمولاً وإنصافاً ومرونة واستدامة، على أن تكون خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة أحد المخططات الأولية لذلك. واعتبر أن السياسة الاجتماعية الفعالة، القائمة على الرؤى والمبادئ والالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي، أمر أساسي لتيسير التعافي بشكل أفضل. والاستجابة العالمية المنسقة أمر بالغ الأهمية لمساعدة البلدان في الحفاظ على الإنفاق الاجتماعي أو زيادته الآن ووقت تعافيتها. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى تعزيز التضامن الدولي والتعاون المتعدد الأطراف والشراكات الحقيقية بين جميع أصحاب المصلحة، من أجل التعافي بشكل أفضل لتحقيق أهداف القمة العالمية وخطة عام 2030، مع عدم ترك أحد خلف الركب.

## ثانياً - الأثر المتعدد الأوجه لجائحة كوفيد-19 في التنمية الاجتماعية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

3 - إدراكاً للأثار المستمرة لجائحة كوفيد-19، ركزت لجنة التنمية الاجتماعية مناقشتها للقضايا الناشئة على موضوع "وضع سياسة اجتماعية لتعزيز انتعاش أكثر شمولاً ومرونة واستدامة: إعادة البناء على نحو أفضل في فترة ما بعد كوفيد-19 من أجل تحقيق خطة عام 2030 في سياق عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة". ويستند هذا الفرع إلى مذكرة الأمانة العامة بشأن القضايا المستجدة ومداورات اللجنة (E/CN.5/2021/4).

## ألف - الآثار الاجتماعية لجائحة لكوفيد-19<sup>(1)</sup>

- 4 - مع تبقي أقل من عشرة أعوام على الموعد المحدد لتحقيق أهداف خطة عام 2030، كانت لجائحة كوفيد-19 آثار مدمرة على التنمية الاجتماعية في جميع البلدان. فهذه الأزمة لم تكشف أوجه عدم المساواة والضعف الموجودة مسبقاً في النظم الاجتماعية والاقتصادية الحالية فحسب، بل أدت أيضاً إلى تفاقمها.
- 5 - فقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى عودة الفقر المدقع إلى الظهور لأول مرة منذ عام 1998، لا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب اعتمادها على السياحة والتحويلات المالية وتدفقات رأس المال الخارجي. وعند مقدار 1,90 دولار في اليوم، يقدر عدد الفقراء الناجم عن جائحة كوفيد-19 بما يتراوح بين 119 مليون و 124 مليون في عام 2020. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى ما بين 143 مليون و 163 مليون في عام 2021. وتتحمل الأسر ذات الدخل المنخفض وطأة هذه الأزمة بسبب أمور من بينها فقدان الوظائف وتزايد أوضاع السكن غير الآمنة وسوء التغذية بسبب إغلاق المدارس.
- 6 - وتساعد انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، لأن سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية والمحلية، التي تعاني أصلاً من ضغوط من جراء تغير المناخ والصراعات، قد تعطلت بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19. وبسبب الانخفاض في الدخل والتحويلات المالية، وفي بعض السياقات بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، يمكن أن تدفع الجائحة 132 مليون شخص إضافي إلى براثن الجوع، مما يضاعف تقريباً عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى 265 مليون في عام 2020. ويضطر المزيد من الأسر تقنين الغذاء، مما يؤدي إلى زيادة تقزم الأطفال، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية طويلة الأجل على صحة الأطفال ورفاههم وقدراتهم على تحقيق إمكاناتهم الكاملة.
- 7 - وأسفرت عمليات إغلاق أماكن العمل الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والتخفيضات في ساعات العمل وانخفاض مصادر الدخل من العمالة وغير العمالة عن الانكماش الاقتصادي، مما قوض بشدة الأمن الاقتصادي للناس وسبل عيشهم في الأجل الطويل ورفاههم في جميع أنحاء العالم. وحتى قبل ظهور جائحة كوفيد-19، كانت العديد من البلدان تعاني بالفعل من تدهور ظروف سوق العمل. فما مجموعه 3,3 بلايين شخص (57 في المائة من السكان الذين في سن العمل في العالم) كانوا يعملون في قطاع العمالة غير الرسمية. وغالباً ما يفتقر العمال غير الرسميين (كالعاملين بأجر يومي وعمال المزارع والعمال المنزليين والعمال المهاجرين) إلى الحماية الاجتماعية، والحقوق في العمل، والأمن الاقتصادي لتحمل الإجازات المرضية، مما يجعلهم أكثر عرضة للإصابة بالعدوى وفقدان الدخل. كما تضرر بشدة العمال ذوو الأجور المنخفضة والمهارات المنخفضة (1,25 بليون، أو 38 في المائة من القوة العاملة العالمية). وفي البلدان المتقدمة، بسبب الزيادة الحاصلة في الوظائف غير المستقرة وأنواع الوظائف الجديدة (مثل عمال المنصات

(1) المعلومات الواردة في هذا الفرع مستمدة من المصادر التالية: A/76/61-E/2021/4؛ الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "The world of work and COVID-19" (حزيران/يونيه 2020) و "The politics of economic insecurity" (Policy Brief No. 91, 2021) "Updated estimates of the impact in the COVID-19 era"؛ كريستوف لأكير وآخرون، "of COVID-19 on global poverty: looking back at 2020 and the outlook for 2021"، البنك الدولي، 11 كانون الثاني/يناير 2021؛ برنامج الأغذية العالمي، "COVID-19 will double number of people facing food crises unless swift action is taken" 21 نيسان/أبريل 2020؛ منظمة العمل الدولية، "أكثر من كل ستة شباب خارج العمل بسبب كوفيد-19"، 27 أيار/مايو 2020.

الإلكترونية)، يواجه عدد متزايد من العمال، ولا سيما الشباب منهم والعمالات، انعدام الأمن الوظيفي وهم معرضون بشكل خاص لفقدان الوظيفة/الدخل. وللأزمة تأثير مدمر بشكل خاص على بعض الفئات الاجتماعية في سوق العمل، بما في ذلك الشباب والنساء والعمال المهاجرون، الممثلون تمثيلاً مفرطاً في القطاعات الأشد تضرراً مثل الضيافة وتجارة التجزئة والبناء.

8 - كما أدت أزمة كوفيد-19 إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الموجودة من قبل، حيث كانت الفئات الاجتماعية المهمشة والمحرومة، بما فيها النساء وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال والمراهقون، هي الأكثر تضرراً. فقد عانت النساء من زيادة انعدام الأمن المالي، والعمل غير المأجور في الأسرة وفي مجال تقديم الرعاية، والعنف الجنساني. ومن جراء انخفاض الدخل أو فقدانه وتزايد الصعوبات في الحصول على الخدمات الصحية أثناء الجائحة، عانى العديد من كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة من آثار سلبية حادة على رفاههم. ويتعرض السكان الأصليون بوجه خاص لخطر الوقوع في براثن الفقر المدقع. وبسبب إغلاق المدارس، فقد العديد من الأطفال الوجبات المقدمة في المدارس، مما أدى إلى سوء التغذية ومخاطر صحية أخرى. وبسبب تعذر حصول الشباب على التعليم والتدريب، أصبح انتقالهم من التعليم إلى سوق العمل أمراً صعباً للغاية وتوقفت مسيراتهم المهنية. وفي عام 2020، كان أكثر من واحد من كل ستة شبان عاطلين عن العمل بسبب جائحة كوفيد-19. وقد يواجه الناس الذين يعملون بالفعل تسريح العمال البطالة وانخفاض الدخل. كما أن الانخفاض في أرباحهم المبكرة يقلل أيضاً من احتمالات حصولهم على مداخل في المستقبل، مما يؤثر في الواقع على فرصهم في عيش حياة منتجة ومرضية.

9 - ويزيد تعميق مستويات الفقر وعدم المساواة وانعدام الأمن الاقتصادي، بسبب الآثار المطولة لجائحة كوفيد-19، من تقويض الثقة في المؤسسات العامة، مما يضعف التماسك الاجتماعي ويؤدي إلى القلاقل الاجتماعية.

## باء - اتخاذ تدابير سياساتية للتصدي لجائحة كوفيد-19 ووضع استراتيجية للتعافي على نحو أفضل من أجل بناء مجتمعات أكثر شمولية واستدامة وقدرة على الصمود<sup>(2)</sup>

10 - لقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على ما يواجهه الناس من فوارق متزايدة وانعدام الأمن الاقتصادي. كما أبرزت الفجوات التي تعترض نظم الحماية الاجتماعية وأوجه القصور في أنظمة الصحة والتعليم التي تفاقم الفوارق الهيكلية. وحتى قبل ظهور الجائحة، كان ما يقرب من 4 بلايين شخص لا يتمتعون بأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، وكان كثيرون غيرهم يتمتعون بحماية جزئية فقط.

11 - وسلطت الأزمة الضوء أيضاً على أهمية وضع سياسة اجتماعية - اقتصادية فعالة لمعالجة أوجه عدم المساواة هذه. وخلافاً للأزمة المالية العالمية لعام 2008، اتخذت الحكومات تدابير سريعة للتصدي

(2) المعلومات الواردة في هذا الفرع مستمدة من منظمة العمل الدولية، *World Social Protection Report 2017-19: Universal Social Protection to Achieve the Sustainable Development Goals* (2017) *تقرير الحماية الاجتماعية في العالم للفترة 2017-2019: توفير الحماية الاجتماعية الشاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (2017)* و "Social protection responses to COVID-19 crisis around the world"، يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: <https://www.social-protection.org/gimi/ShowWiki.action?id=3417&lang=EN>؛ البنك الدولي، *الأفاق الاقتصادية العالمية* (حزيران/يونيه 2021)؛ الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2021*؛ آلان غلب وأنيت مويرجي، "Digital technology in social assistance transfers for COVID-19 relief: lessons from selected cases"، ورقة السياسات العامة 181 (مركز التنمية العالمية، أيلول/سبتمبر 2021).

لحالات الطوارئ (بشكل رئيسي في شكل حزم محفّزات مالية) للتخفيف من الأثر السلبي المباشر لجائحة كوفيد-19. وتشمل هذه التدابير تخفيضات ضريبية مؤقتة، وتوسيع نطاق امتيازات الحماية الاجتماعية للأشخاص الذين لم يكونوا مشمولين بها من قبل، وتوفير الدعم للشركات الصغيرة ودعم السيولة النقدية. وأطلقت العديد من الحكومات مبادرات جديدة للحماية الاجتماعية، بما في ذلك البدلات والمنح الخاصة، والدخل، والحماية الوظيفية والصحية. ولدعم الفئات الأكثر ضعفاً، تم تنفيذ تدابير مثل التحويلات المالية وبرامج المساعدة الغذائية واستحقاقات الأطفال.

12 - وبفضل هذه التدابير المؤقتة التي أتت في الوقت المناسب، والممولة بواسطة حزم محفّزات مالية ضخمة، من المتوقع أن ينتعش معدل النمو العالمي ليصل إلى 5,6 في المائة في عام 2021، وهي أقوى وتيرة في فترة ما بعد الكساد الاقتصادي منذ 80 عاماً. ومع ذلك، فإن احتمالات حدوث انتعاش قوي متفاوتة. فما يقرب من نسبة 80 في المائة من 12,7 تريليون دولار من المحفّزات المالية في جميع أنحاء العالم مشتتة بشكل رئيسي في البلدان المتقدمة. وبينما بلغ حجم الحافز في البلدان المتقدمة النمو ما متوسطه 15,8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، تمكنت مجموعة أقل البلدان نمواً المؤلفة من 46 بلداً من زيادة الدعم المالي المباشر وغير المباشر بنسبة 2,6 في المائة فقط من ناتجها المحلي الإجمالي. ونتيجة لذلك، بدأت الاقتصادات المتقدمة تنتعش، بينما من المتوقع أن يتعافى العديد من الاقتصادات الناشئة والنامية ببطء. والعديد من البلدان المنخفضة الدخل معرض لخطر التخلف عن الركب، ليس فقط بسبب نقص فرص الحصول على لقاحات علاج كوفيد-19، ولكن أيضاً بسبب أمور من بينها زيادة مستويات الديون، وانخفاض التحويلات المالية، وزيادة الإنفاق الاجتماعي، وانخفاض إيرادات الضرائب. ومن المرجح أن تزداد البلدان الأشد فقراً والأكثر ضعفاً تخلفاً عن الركب.

13 - وفي حين أن التدابير المؤقتة لا بد منها لتلبية الاحتياجات القصيرة الأجل، لكن بمجرد انتهائها، يُترك المستفيدون على نفس القدر من الضعف أمام الصدمات في المستقبل. ويبدو أن الآثار الاجتماعية السلبية للجوائح تستمر لفترة طويلة بعد عودة الانتعاش الاقتصادي. وستؤثر هذه الآثار الضارة بشكل خاص على الأطفال والشباب بسبب فقدان فرص التعليم والعمل. ويُخشى أن يؤدي إنهاء التدابير الطارئة قبل الأوان إلى عكس مسار التقدم المحرز في العديد من جوانب التنمية الاجتماعية. والحكومات بحاجة إلى تحقيق توازن بين تعزيز النمو الشامل وضمان الدعم المستمر والكافي للقطاعات والسكان الأكثر تضرراً من الأزمة، مع ضمان الاستدامة المالية.

14 - ولحماية سبل عيش السكان المحرومين والضعفاء، ينبغي تحسين حجم تدابير الدعم المؤقتة ومدتها وشروطها واستخدامها كمنطلق لبناء نظم حماية اجتماعية شاملة قادرة على حماية المجتمعات والفئات الضعيفة من السكان من الصدمات في المستقبل. ومرحلة التعافي من جائحة كوفيد-19 فرصة للبلدان للاستثمار في تصميم نظم الحماية الاجتماعية الوطنية وإعمالها لمساعدة الأفراد والأسر في الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفاً على الحفاظ على سبل عيشهم. ويشمل ذلك توسيع تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل جميع العمال، بغض النظر عن نوع العمل. ويمكن للحكومات أن تتخذ خطوات لتأمين التقدم المحرز في تحديد وتغطية المستفيدين، واستبدال أنواع المساعدة الفردية بشبكة أمان أكثر ديمومة. ويجب تعزيز القدرات الرقمية التي استُحدثت خلال أزمة كوفيد-19 بشكل أكبر لجعل نظم الحماية الاجتماعية أكثر شمولاً وفعالية.

15 - وفي الوقت ذاته، هناك حاجة إلى بناء توافق مجتمعي حول رؤية مشتركة واستراتيجيات طويلة الأجل تكون شاملة ومركزة على الناس وشاملة ومرنة من أجل التعافي على نحو أفضل والتعجيل بتنفيذ خطة

عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات جريئة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة والحرمان. ويجب أن تستمر الحكومات في تعزيز النمو الشامل، وخلق وظائف عمل لائقة ومنتجة، لا سيما في الاقتصادات الخضراء والمستدامة واقتصادات الرعاية، والاستفادة من التقنيات الجديدة، وإنشاء نظم الحماية الاجتماعية المناسبة على الصعيد الوطني أو توسيع تغطيتها، بما في ذلك حدودها الدنيا، وضمان توفير الخدمات الأساسية العالية الجودة والبنية التحتية الأساسية للجميع. ويجب أن تضمن الجهود الهادفة إزالة الحواجز الاجتماعية أو القانونية لصالح الفئات الاجتماعية المهمشة والمحرومة.

### ثالثاً - الدورة التاسعة والخمسون للجنة التنمية الاجتماعية

16 - اللجنة هي الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية المسؤولة عن متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية واستعراضها. وعملاً بتوجيهات رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19 المفروضة على الاجتماعات المعقودة بالحضور الشخصي، قررت اللجنة تحديث القرارات المتكررة في دورتها التاسعة والخمسين. ويوجز هذا الفرع العمل المضطلع به في الدورة التاسعة والخمسين للجنة، على النحو المبين في مشاريع القرارات المعتمدة بشأن تنظيم لجنة التنمية الاجتماعية وأساليب عملها في المستقبل (E/CN.5/2021/L.4)، والأبعاد الاجتماعية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/CN.5/2021/L.3/Rev.1)، والانتقال العادل اجتماعياً نحو التنمية المستدامة: دور التكنولوجيات الرقمية في التنمية الاجتماعية ورفاه الجميع، (E/CN.5/2021/L.6)، والسياسات والبرامج المتصلة بالشباب (E/CN.5/2021/L.5). وقد اعتمد المجلس في وقت لاحق مشاريع القرارات الثلاثة الأولى.

17 - وأقرت الدول الأعضاء بأن نتائج مؤتمر القمة العالمي لا تزال صالحة اليوم أكثر من أي وقت مضى، في سياق جائحة كوفيد-19، وأن اللجنة أدت دوراً هاماً في تعزيز الحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر، وكذلك في ضمان عدم ترك أي شخص خلف الركب. وبما أن الجائحة كشفت عن وجود فوارق هائلة في فرص الحصول على الصحة والتعليم والعمل في كل المناطق، هناك حاجة إلى تعاف شامل محوره الإنسان لحماية الناس، ولا سيما الأكثر ضعفاً، من الجوع وفقدان الدخل والوظائف والعنف الجنساني، وبناء القدرة على الصمود لمواجهة الصدمات في المستقبل. وسلطت الجائحة الضوء أيضاً على الفجوة الهائلة في الحصول على التكنولوجيات الرقمية، نظراً لتسارع وتيرة التحول الرقمي بسبب جائحة كوفيد-19. وهناك حاجة ملحة لسد الفجوة الرقمية وتشجيع تعميم التكنولوجيا الرقمية، مع معالجة المخاطر الجديدة التي أتت بها التكنولوجيات الرقمية، وذلك لضمان رفاهية الجميع.

18 - وفي المنتدى الوزاري بشأن موضوع "تعزيز تعددية الأطراف لتحقيق التعافي من جائحة كوفيد-19 على نحو شامل ومرن ومستدام في سياق عقد العمل وتحقيق التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية"، عرض الوزراء من مختلف المناطق السياسات والتدابير الوطنية التي يجري تنفيذها لمعالجة تداعيات جائحة كوفيد-19 وشددوا على الحاجة إلى تعزيز تعددية الأطراف لضمان التعافي الشامل والمرن.

## ألف - الموضوع ذو الأولوية: الانتقال العادل اجتماعياً نحو التنمية المستدامة: دور التكنولوجيات الرقمية في التنمية الاجتماعية ورفاه الجميع

### 1 - الحاجة إلى الانتقال العادل اجتماعياً

19 - حتى قبل ظهور جائحة كوفيد-19، كان هناك اعتراف بأن المسار الحالي للتنمية الاقتصادية لم يؤد إلى تحقيق الرخاء المشترك للجميع، بل أدى إلى ارتفاع الفوارق وتزايدها في العديد من البلدان. وقد أدى تأثير الجائحة المتعدد الأوجه إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية الموجودة أصلاً، مما أدى إلى خسائر فادحة في التنمية الاجتماعية ورفاه الناس، لا سيما بين الفئات الأكثر ضعفاً.

20 - ويؤدي ارتفاع مستوى عدم المساواة إلى تقويض النمو المستدام، لأن عدم المساواة في الحصول على التعليم الجيد وغيره من الخدمات الأساسية يؤدي إلى انخفاض مستويات التعليم لدى نسبة كبيرة من السكان وقلة المهارات المكتسبة وضعف الحالة الصحية، مما يفضي إلى انخفاض الإنتاجية وتقليل إمكانات النمو. وتعيق تضائل آفاق النمو جهود القضاء على الفقر، مما يزيد من الحاجة إلى مزيد من الإنفاق الاجتماعي. كما يؤدي ارتفاع مستوى عدم المساواة إلى زيادة حوادث العنف والفساد وتقويض نوعية العلاقات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي لدى السكان. كما يقلل عدم المساواة من دعم عامة الناس لحماية البيئة، بسبب الاستقطاب الاجتماعي وانعدام الثقة في المؤسسات العامة.

21 - ويتطلب الانتقال العادل اجتماعياً نحو التنمية المستدامة وضع حد لأنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية غير المستدامة التي تستنفد الموارد الطبيعية وتتسبب في أضرار بيئية لا سبيل إلى إصلاحها. فإنتاج الغذاء وصناعات الملابس وحدهما مسؤولان عن 25 و 10 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي، على التوالي. لذا يجب أن تدعم السياسات المستقبلية فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وضمان الإدارة المستدامة للموارد وتشجيع الممارسات التجارية المستدامة والسلوك الاستهلاكي المستدام.

### 2 - السياسة الاجتماعية لتعزيز انتعاش أكثر شمولية ومرونة واستدامة

22 - بالرغم من أن جائحة كوفيد-19 قد نسفت عقوداً من المكاسب الإنمائية، فإنها فكت أيضاً الطوق عن الموارد والإرادة السياسية وأتاحت فرصة غير مسبوقة لتغيير مسار التنمية للتمكين من الانتقال العادل اجتماعياً نحو التنمية المستدامة. وفي إطار جهود البلدان للتعافي بشكل أفضل، تحتاج إلى إعادة تصميم سياسات تتماشى مع خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة والضعف. ويجب أن يتضمن مثل هذا الانتقال العادل اجتماعياً طريقة جديدة للتفكير في النشاط الاقتصادي والنمو كوسيلة لتحقيق تقدم مستدام في رفاهية الإنسان وقدراته، وحماية البيئة في الوقت ذاته.

23 - وينبغي لأي إطار سياساتي تطلعي من هذا القبيل أن يركز على الاستثمار في قدرات الناس وقدرتهم على الصمود وضمان تكافؤ الفرص وسبل الحصول على الخدمات العامة الجيدة (لا سيما التعليم والرعاية الصحية) والحماية الاجتماعية الشاملة. وينبغي أيضاً أن يشجع العمل اللائق للجميع ويعزز الأمن الاقتصادي. كما أن سد الفجوة الرقمية والاستثمار في البنى التحتية المستدامة لتسهيل الانتقال نحو اقتصادات أكثر كفاءة في استخدام الموارد وأكثر اخضراراً جزءاً لا يتجزأ من هذا الإطار.

24 - وسيتطلب أيضاً عملاً منسقاً وأنظمة متعددة الأطراف أقوى بوسعها أن تكمل وتدعم الجهود الوطنية لوضع البلدان على مسار التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن النهج الشاملة للحكومات والمجتمعات بأسره

ضرورية لجعل جهود التعافي المستمرة المرتبطة بجائحة كوفيد-19 أقوى وأكثر شمولاً ومنعة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأخيراً، يكتسي العمل الجماعي والتعاون العالمي أهمية بالغة لتجنب حدوث اضطراب في سلسلة الإمدادات الغذائية العالمية، ولإتاحة لقاحات وعلاجات كوفيد-19 بأسعار معقولة كمنافع عامة عالمية، ولتعزيز الوضع المالي للبلدان النامية واتباع جهود تعاف يُسترشد فيه بخطة عام 2030.

### 3 - جائحة كوفيد-19 ودور التكنولوجيا الرقمية<sup>(3)</sup>

25 - لقد أدت التكنولوجيات الرقمية دوراً حاسماً في التصدي لجائحة كوفيد-19، حيث أتاحت العمل عن بُعد والتعلم عن بُعد وتقديم السلع والخدمات الأساسية. كما أدت الجائحة إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي. لذلك فإن التكنولوجيات الرقمية أساسية للتعافي على نحو أفضل وتنفيذ خطة عام 2030.

26 - وقد سنّت أكثر من 90 في المائة من وزارات التعليم صنفاً من السياسات العامة لتعزيز التعلم والبت الرقميين عن بُعد. ففي الهند على سبيل المثال، تقوم الحكومة الوطنية وحكومات الولايات بتعميم أنظمة تعليمية قائمة على رمز الاستجابة السريعة لمساعدة الطلاب والمعلمين على التعلم وتقييم الأداء في حينه. وتقدم حكومة فيجي محتوى المناهج الدراسية من خلال الإذاعة ومبادرة “Walesi”، وهي قناة تعليمية مخصصة على التلفزيون الرقمي والفضائي ومتاحة من خلال تطبيق من تطبيقات الهواتف المحمولة. وتتيح التكنولوجيات الرقمية طرقاتاً مبتكرة لتعزيز تعليم الكبار والتعلم مدى الحياة. وعلى سبيل المثال، في بيئة العمل عن بُعد بالأساس، يمكن أن تكثّف تدريبات الواقع الافتراضي الدروس والفهم لدى كل من المتدربين المبتدئين والعاملين ذوي الخبرة. ويمكن للتعليم الرقمي الشامل أن يهيئ فرصاً تعليمية متكافئة تشمل الفئات المهمشة والضعيفة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة. ويساعد التعلم المختلط، أي دمج التعليم عبر الإنترنت مع الأساليب التقليدية داخل حجرات الدراسة، على إضفاء الطابع الشخصي على التدريس. وتسمح المنصات الرقمية الجديدة، بما في ذلك الدورات التدريبية المفتوحة المكثفة عبر الإنترنت، بإتاحة إمكانية الاستفادة للجميع والمشاركة غير المحدودة. وتشمل الفوائد المحتملة لذلك تكرار الدروس العالية الجودة بتكلفة أقل والتعلم الذاتي بالوتيرة التي يحددها المتلقي وتحليلات البيانات لتحقيق المستوى الأمثل للتعلم.

27 - وتقوم التكنولوجيات الرقمية بدور رئيسي في التوسع الهائل في برامج التحويلات الاجتماعية من الحكومات إلى الناس منذ اندلاع أزمة كوفيد-19. فقد كانت الأدوات الرقمية أساسية لإطلاق برامج جديدة

(3) المعلومات الواردة في هذا الفرع مستمدة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، “COVID-19: are children able to continue learning during school closures?” [كوفيد-19: هل يوسع الأطفال مواصلة التعلم أثناء إغلاق المدارس؟] (أب/أغسطس 2020)؛ PricewaterhouseCoopers، “How virtual reality is redefining soft skills training”، يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: [www.pwc.com/us/en/services/consulting/technology/emerging-technology/vr-study-2020.html](http://www.pwc.com/us/en/services/consulting/technology/emerging-technology/vr-study-2020.html)؛ مجموعة البنك الدولي، “Scaling up social assistance payments as part of the COVID-19 pandemic response” (2020)؛ سانبا نشتار، “Ehsaas emergency cash: a digital solution to protect the vulnerable in Pakistan during the COVID-19 crisis” (حكومة باكستان، تشرين الأول/أكتوبر 2020)؛ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، “FAO and Rwanda sign new partnership to spur e-Commerce growth” (5 شباط/فبراير 2020)؛ البنك الدولي، “Stimulating jobs, growth, entrepreneurship, income in rural China through e-commerce” (22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019)؛ منظمة الأغذية والزراعة، “Food e-commerce: situation and perspective”، The Food System and the Challenges of COVID-19 Series (تشرين الأول/أكتوبر 2020)؛ منظمة الأغذية والزراعة، “Data-driven marketplaces for African agriculture, topic of third webinar” (22 تموز/يوليه 2020، يمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي: <http://www.fao.org/support-to-investment/news/detail/ar/c/1300642/>)؛ “الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي: القدرات التكنولوجية كقوة محركة للإنتاجية”، في تقرير أقل البلدان نمواً 2020: القدرات الإنتاجية للعقد الجديد (منشورات الأمم المتحدة، 2020).



للدعم في حالات الطوارئ وزيادة الاستفادة من البرامج الحالية لمساعدة "الفقراء الجدد" (عادة هم عمال القطاع غير الرسمي في المدن) الذين ظهروا في أعقاب الأزمة والذين يشكلون الجزء الأكبر من الفئة الوسطى المفقودة ضمن برامج المساعدة الاجتماعية في البلدان النامية. وساعدت حملات الاتصال الرقمي والتسجيل/الفرز الرقمي والمدفوعات الرقمية على معالجة ودفع ملايين المنح، على نطاق ما كان له أن يتحقق بدونها. وتمكنت البلدان التي لديها بنية تحتية رقمية قوية من صرف الدعم المالي الطارئ بسرعة وفعالية أكبر من تلك التي لا تمتلك هذه الأدوات. فعلى سبيل المثال، يساعد برنامج Ehsaas للإغاثة الطارئة في باكستان العائلات المؤهلة على استخدام الرسائل النصية القصيرة للتسجيل. ويمكن لأفراد الأسرة تلقي النقد من المصارف، باستخدام بطاقة الهوية البيومترية الخاصة بهم. وفي عام 2020، نفذت حكومة بنغلاديش، بالتعاون مع القطاع الخاص، برنامجاً للمساعدة النقدية يعمل بواسطة الهواتف المحمولة. ويقدم برنامج شبكة الأمان الاجتماعي الرقمي Novissi في توغو تحويلات نقدية نصف شهرية إلى العمال المستضعفين في القطاع غير الرسمي.

28 - وأظهرت التكنولوجيات الرقمية إمكانات كبيرة لتحسين حياة الناس من خلال دفع عجلة التحول الاجتماعي والاقتصادي وزيادة الإنتاجية وتعزيز الارتباط بين الاقتصادات الوطنية والدولية. وأدت الزيادة الهائلة في التجارة الإلكترونية إلى إيجاد وظائف جديدة وفرص جديدة لكسب الدخل، قادرة على تحفيز دخل الأسرة وانتشال الأفراد والمجتمعات من براثن الفقر وتنشيط المجتمعات الريفية. فعلى سبيل المثال، أطلقت رواندا مشروعاً في عام 2020 يهدف إلى تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الانخراط في التجارة الإلكترونية والوصول إلى السوق الدولية عبر الإنترنت. وتدعم كولومبيا مباشرة الأعمال الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تنمية خبراتهم الرقمية والانخراط في التجارة الإلكترونية وإضفاء الطابع الرسمي من خلال المنصات عبر الإنترنت. وفي الصين، تساعد التجارة الإلكترونية على تنشيط القرى الريفية من خلال توسيع سبل الوصول إلى الأسواق أمام المنتجين الريفيين. وفي غانا، تربط منصة للتجارة الإلكترونية بين الشركات، اسمها Agrocenta، المزارعين بالمشتريين، مما يسمح للمزارعين بتأمين سعر أعلى لمنتجاتهم.

29 - ويمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تعزز الإنتاجية. ففي البلدان النامية، يمكن للنساء زيادة الغل في مزارعهن بنسبة 20 إلى 30 في المائة إذا أُتيحت لهن نفس سبل الحصول على الموارد الإنتاجية مثل الرجال. ويمثل تعميم العمل بالتكنولوجيات الرقمية التي تراعي الفوارق بين الجنسين فائدة مضاعفة في سد فجوات الإنتاجية مع تحقيق المساواة بين الجنسين. وتضع البلدان استراتيجيات وطنية لدعم اقتصاداتها الرقمية، مثل Digital 2020 في المغرب و Digital Senegal 2025. والموارد البشرية هي حجر الزاوية لمثل هذا التحول الرقمي، وتشجع العديد من الحكومات المواهب الرقمية. فكولومبيا تدعم تدريب 100 000 مبرمج للفترة 2021-2022. وتساعد الرقمنة السريعة أيضاً على تسريع التحول نحو التمويل الرقمي. ومن شأن الأدوات الرقمية (كالخدمات المالية عن طريق الأجهزة المحمولة والمحافظ الإلكترونية، والتمويل الجماعي، والتصنيف الائتماني البديل، والتحويلات المالية عبر الحدود) أن تدعم الإدماج المالي من تنقصهم الخدمات من الأشخاص والمجتمعات وتوفير سبل كسب العيش وفرص السوق الجديدة.

#### 4 - الثغرات التي تعترض سبل الحصول على التكنولوجيا الرقمية والمخاطر المستجدة<sup>(4)</sup>

30 - في إطار تسريع وتيرة التحول الرقمي، أدت أزمة كوفيد-19 إلى توسيع الفجوة الرقمية وزادت من تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة في أعقابها. وبالإضافة إلى ذلك، على الرغم من جميع مزايا التكنولوجيات الرقمية وإمكاناتها، فلا تستطيع لوحدها حل المشكلات المعقدة، كالجوع والفقر وعدم المساواة والتحديات البيئية؛ بل هي واحدة من العديد من الأدوات المتاحة من أجل التصدي للأسباب الجذرية لهذه التحديات.

31 - والارتباط بشبكة الإنترنت وسيلة حاسمة لمساعدة الفئات الضعيفة من السكان على الخروج من دوامة الفقر. ومع ذلك، ثمة فجوات رقمية كبيرة في ما بين المناطق والبلدان. فأكثر من نصف سكان العالم بقليل يستخدمون الإنترنت (53,6 في المائة)، بينما لا يستخدم النصف الباقي (البالغ عددهم 3,6 بلايين شخص) الإنترنت. ودخل البلدان، تظهر الفجوات الرقمية بوضوح، حيث إن الفئات المحرومة والمهمشة بالفعل، لا سيما تلك الحاصل أفرادها على تعليم محدود أو هم من ذوي الإلمام الضعيف بالقراءة والكتابة، نسبتها عالية ضمن السكان غير المرتبطين بالإنترنت.

32 - ولتذليل العقبات المتعددة التي يواجهها السكان غير المرتبطين بالإنترنت - ولا سيما الافتقار إلى سبل الاستفادة من البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعدات، وعدم القدرة على تحمل التكاليف، والافتقار إلى المهارات الرقمية ومهارات القراءة والكتابة، والافتقار إلى المحتوى المناسب على الإنترنت - ينبغي للحكومات أن تتخذ نهجاً شاملاً ومتكاملاً في جميع القطاعات بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص. ويقوم عدد متزايد من البلدان حالياً بصياغة خطط وطنية للاتصال الإلكتروني لضمان عدم ترك أي شخص دون ارتباط بالإنترنت. وتستثمر البلدان أيضاً في المهارات الرقمية وتتخذ خطوات لجعل الإنترنت في متناول الجميع من خلال التعريفات الميسرة والتعريفات المدعومة والربط المجاني بالإنترنت. كما زادت أزمة كوفيد-19 من الحاجة الملحة إلى سد الفجوة الرقمية بين الجنسين. ومع انتقال التعليم إلى تلقين الناس عبر الإنترنت، تعرضت الفتيات للحرمان والتمييز في العديد من البلدان، لأن الفتية غالباً ما يُعطون الأولوية في الحصول على الأجهزة الرقمية والاستفادة من الإنترنت<sup>(5)</sup>. ومنذ ذلك الحين، لم تعد ملايين الفتيات إلى المدرسة بسبب الارتفاع المفاجئ في الزواج المبكر والقسري بين الفتيات وحمل المراهقات وعمالة الأطفال.

33 - ويؤدي الإدماج الرقمي دوراً محورياً في تعزيز الإدماج الاجتماعي والعمل اللائق ورفاه الجميع. وبالنظر إلى أن عوامل مثل الموقع ونوع الجنس والعمر وحالة الإعاقة هي عوامل تتبني بفرص الوصول إلى الإنترنت، فإن السياسات والبرامج والاستراتيجيات المخصصة والمصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الفئات

(4) المعلومات الواردة في هذا الفرع مستمدة من الاتحاد الدولي للاتصالات، "New ITU data reveal growing Internet uptake, but a widening digital gender divide"، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم 2016: *العوائد الرقمية* (واشنطن العاصمة، 2016)؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *Employment Outlook 2020*؛ "The future of jobs"، المنتدى الاقتصادي العالمي، *Worker Security and the COVID-19 Crisis* (باريس، 2020)؛ "Digital skills and jobs"، يمكن الاطلاع عليه في الموقع report 2020 (تشرين الأول/أكتوبر 2020)؛ المفوضية الأوروبية، "The future of jobs"، يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/digital-skills-and-jobs>؛ سارة ريمسو، "COVID-19: fast-forward to a new era of employee surveillance"، المؤسسة الأوروبية لتحسين ظروف المعيشة والعمل، 9 كانون الأول/ديسمبر 2020؛ منظمة إنقاذ الطفولة، "التقرير العالمي للفتيات 2020: أثر جائحة كورونا على إحراز التقدم" (لندن، 2020).

(5) انظر ديوجو أمارو وآخرون، "COVID-19 and education: the digital gender divide among adolescents in sub-Saharan Africa"، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، 4 آب/أغسطس 2020.

المحرومة والمهمشة (لا سيما النساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والسكان الأصليون والأسر الفقيرة) يمكن أن تساعد على سد الفجوة الرقمية. وعلى سبيل المثال، غالباً ما يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة حواجز مادية في سهولة استخدام التكنولوجيا الرقمية بسبب إعاقاتهم.

34 - وقد أثبتت سبل التشغيل الآلي والتكنولوجيات الرقمية، بما فيها الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وعلم التحكم الآلي، أنها مفيدة في تعزيز الكفاءة الإنتاجية في عالم العمل. ومع ذلك، أدت هذه التحولات أيضاً إلى زيادة الاستقطاب في سوق العمل، من خلال تفرغ الوظائف التي تتطلب مهارات متوسطة، وكانت لها آثار سلبية على عدم المساواة في الدخل والأجور. وحتى الآن، استفاد العمال ذوو المهارات العالية إلى أقصى حد من التكنولوجيات الجديدة، في حين أن العمال ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة، الذين يقومون بمهام يدوية ومعرفية اعتيادية، يشهدون تقلص فرصهم. وأدت أزمة كوفيد-19 إلى زيادة وتيرة التشغيل الآلي ورقمنة العمالة، مما أدى بدوره إلى تسريع الاضطرابات الوظيفية القائمة على التكنولوجيا للعمال الذين يفتقرون إلى المهارات الرقمية اللازمة و/أو غير القادرين على الحصول على فرص لإعادة اكتساب المهارات. ووفقاً لأحد التقديرات، فبحلول عام 2025، قد تُنقل 85 مليون وظيفة بوظائف غيرها في جميع أنحاء العالم، بينما قد تنشأ 97 مليون وظيفة جديدة بسبب التحول في تقسيم العمل بين البشر والآلات والخوارزميات.

35 - وفي سوق العمل، يشكل نمو عمل المنصات الإلكترونية تحدياً لنظم الحماية الاجتماعية في العديد من البلدان المتقدمة، وهي منصات أنشئت على أساس النموذج الشامل لعقود العمل بدوام كامل وطويل الأجل. ولا يتمتع عمال المنصات الإلكترونية بنفس الحقوق التي يتمتع بها الموظفون العاملون بدوام كامل عندما يتعلق الأمر بتغطية المعاشات التقاعدية أو الإجازة الوالدية المدفوعة أو الإجازة المرضية أو الأهلية للاستفادة من تدابير دعم الدخل.

36 - وعلى الصعيد العالمي، يفتقر كثير من الناس إلى المهارات الرقمية المطلوبة للمجتمع والاقتصاد الرقمي. ففي أوروبا، أشارت التوقعات لعام 2020 إلى حدوث خصائص يفوق 500 000 متخصص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويفتقر 42 في المائة من المواطنين الأوروبيين إلى المهارات الرقمية الأساسية. لذلك فإن الاستثمار في رفع المهارات الرقمية للعمال من خلال التعلم مدى الحياة ضروري لتلبية احتياجات سوق العمل في الحال والمستقبل. وبينما من المرجح أن يكون الشباب أكثر اتصالاً بالإنترنت، فإنهم غالباً ما يفتقرون إلى المهارات الرقمية ذات الصلة المطلوبة في سوق العمل. ويمكن للحكومات إعطاء الأولوية للمهارات الرقمية في المناهج الدراسية والعمل مع القطاع الخاص لاستحداث برامج التعليم والتدريب المهني التي توفر التدريب أثناء العمل على المهارات الرقمية. ويجب إيجاد الحوافز لضمان قيام شركات التكنولوجيا الرقمية بتوظيف وتدريب المزيد من النساء وتعزيز ترتيبات العمل المرنة. ويجب أن تستثمر الحكومات أيضاً في تزويد جميع الأطفال بإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا وتزويد الشباب بالرقمية والمهارات في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وينبغي تشجيع الفتيات على التفوق في هذه المجالات. ومن المهم ضمان عدم تآكل المكاسب التي تحققت صوب المساواة بين الجنسين، لأن التكنولوجيا الرقمية يمكن أن تصبح أداة تديم التمييز والعنف الجنسانيين.

37 - وينبغي تناول المخاطر والأخلاقيات التي تحيط باستخدام التكنولوجيات الرقمية، مثل المعلومات المضللة، والحق في الخصوصية، وحماية الهوية الرقمية، والمضايقة عبر الإنترنت، والتغيرات في عالم العمل، والتحيز اللاواعي في الذكاء الاصطناعي، في المناقشة العامة وينبغي وضع سبل الحماية للوقاية منها. ومن

خلال المشاركة العامة وتحديث الأطر التنظيمية، ينبغي للبلدان أن تدفع بعجلة التحول الرقمي نحو بناء مجتمعات أفضل من خلال الحرص على أن يدعم الابتكار الرقمي الاحتياجات الاجتماعية والتجارية على حد سواء. ويمكن للعديد من الأدوات أن تساعد في منع مظاهر التحيز من دخول أنظمة الذكاء الاصطناعي والتخفيف منها، وذلك على سبيل المثال بواسطة التدريب وزيادة الوعي وضمان التنوع بين مبرمجي ومطوري الذكاء الاصطناعي. وعلى المستوى المجتمعي، يتطلب ذلك إقامة بيئات مؤسسية وتشريعية، مزودة بالحوافز الصحيحة والقدرات الكافية والقواعد والعمليات المعمول بها للتدقيق وتوفير الإنصاف.

38 - وضمان الخصوصية والأمن والإدارة المسؤولة للبيانات في الاقتصاد الرقمي حق أساسي من حقوق الإنسان. ومع ذلك، تكثر التحديات لأن الأطر القانونية تسعى جاهدة لمواكبة التغيرات التكنولوجية. فعلى سبيل المثال، يسهل العمل عن بُعد تتبع الموظفين من خلال البرامج والتطبيقات الرقمية لكنه يثير في الوقت ذاته مشاكل تحديد احتياجات العمل المشروعة وخصوصية الموظفين.

#### باء - الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والسياسات والبرامج المتصلة بالشباب

39 - جرى في الدورة التاسعة والخمسين للجنة استعراض الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في أفريقيا واستجابة البلدان الأفريقية وشركائها، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن الأزمة أدت إلى تراجع مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس، كالحد من الفقر وعدم المساواة بين الجنسين، فإنها نتجت أيضاً الفرصة لتعزيز تحول نموذجي وإعادة ضبط السياسات الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحسين الانتعاش للجميع. والبلدان الأفريقية بحاجة إلى مواصلة إعطاء الأولوية للسياسات التي تعمل على تحسين قطاع الصحة، والقضاء على الفقر المدقع، ومكافحة عدم المساواة، لا سيما عدم المساواة بين الجنسين، وتوفير التعليم الجيد والوظائف اللائقة للجميع من أجل التعافي بشكل أفضل من أزمة جائحة كوفيد-19 وتسريع النمو الشامل خلال عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

40 - واستعرضت أيضاً ثلاث قضايا مواضيعية مرتبطة ببرنامج العمل العالمي للشباب في الدورة التاسعة والخمسين للجنة، وهي تخفيف حدة الفقر في صفوف الشباب، والاقتصاد العالمي الرقمي، والشباب والعدالة الجنائية، وحُثت الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة على اتخاذ إجراءات متضافرة لسد الفجوات الرقمية، بما في ذلك الفجوة الرقمية التي يتضرر من الشباب، وتعزيز الشمول الرقمي والاستخدام المسؤول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومنع استخدامها لأغراض إجرامية، وسد الفجوة الجنسانية في الوصول والكفاءات الرقمية، وكذلك إعطاء دفعة للدور المحفز الذي تؤديه التكنولوجيات الرقمية في الحد من أثر جائحة كوفيد-19 على التعليم والصحة والاتصالات والتجارة واستمرارية الأعمال. ودُعيت الدول الأعضاء إلى تعزيز الابتكار في أوساط الشباب من خلال كفالة إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إدماجاً كاملاً وملائماً في التعليم والتدريب في جميع المستويات (وضع المناهج الدراسية، وتدريب المعلمين، وإدارة المؤسسات وتدريبها).

## رابعاً - الحفاظ على الإنفاق الاجتماعي أو زيادته وتوخي المزيد من الكفاءة في استخدام الميزانية المخصصة للتنمية الاجتماعية من أجل تحسين التعافي من آثار الجائحة

41 - في جميع أنحاء العالم، أدت الانخفاضات الحادة في الإيرادات الضريبية والزيادات في احتياجات الإنفاق الطارئة في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19 إلى زيادة العجز المالي وتفاقم مستويات الدين الحكومي. وبينما تتضرر جميع البلدان بشدة، يُخشى حدوث انقسام عالمي في التصدي لها. فالبلدان المتقدمة النمو تتعافى بفضل تدابير التحفيز القوية على نطاق غير مسبوق وإمكانية الحصول على اللقاحات على نطاق واسع، بينما تصارع البلدان النامية من أجل تمويل تدابير التصدي والتعافي المناسبة بسبب نقص السيولة النقدية وصعوبة الإنفاق من المالية العامة، وكذلك مخاطر ضائقة الدين العام.

42 - ويجب أن تسير الجهود المحلية والدولية جنباً إلى جنب في سبيل إيجاد السعة المالية اللازمة لحماية مكاسب التنمية، ودعم التصدي الفعال لجائحة كوفيد-19، ومنع زيادة تفاقم عدم المساواة بين البلدان، وتيسير التعافي على نحو أفضل والعودة إلى المسار الصحيح في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي وخطة عام 2030. وعلى الصعيد المحلي، يعد الحفاظ على الإنفاق الاجتماعي و/أو زيادته أمراً ضرورياً للحد من الفقر وعدم المساواة، وتعزيز العمل اللائق للجميع، وتعزيز الإدماج الرقمي والاجتماعي. وعلى البلدان مضاعفة جهودها لتعزيز الإصلاحات الضريبية التدريجية وتوجيه الإنفاق العام نحو الاستثمار في ما ينفع الناس، وبالتالي إقامة مجتمعات أقدر على الصمود. وهذا يحتاج إلى دعم من خلال العمل الجماعي والتضامن على الصعيد العالمي. ويظل التعاون الضريبي الدولي ضرورياً لمكافحة التهرب من الضرائب وتجنبها. ويمكن لتوفير قدر أكبر من السيولة النقدية الدولية للبلدان النامية والعمل المنسق لتخفيف عبء الديون، إلى جانب أمور أخرى من بينها الإصلاح الطويل الأجل لهيكل الديون المتعدد الأطراف، أن يتيح للبلدان النامية السعة المالية التي تحتاجها دون إعاقة تنميتها في المستقبل.

43 - وفي ضوء الأثر المدمر لأزمة كوفيد-19 على السعة المالية الوطنية اللازمة لدعم التنمية الاجتماعية، لا سيما في البلدان النامية، يركز التحليل أدناه على دور التعاون الدولي والإقليمي. وينبغي قراءته بالاقتران مع تقرير الأمين العام لعام 2020 (A/75/216)، الذي يتناول بمزيد من التفصيل الدور الحاسم لتعبئة الموارد المحلية للحفاظ على الإنفاق الاجتماعي وزيادته.

## ألف - التعاون الدولي والإقليمي لإيجاد السعة المالية اللازمة للتنمية الاجتماعية<sup>(6)</sup>

44 - من المتوقع أن يكون تأثير جائحة كوفيد-19 أشد وطول الأمد في البلدان النامية من تأثير الأزمة المالية لعام 2008. فقد تميزت بداية الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 بمستويات غير مسبوقة من تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج وانخفاض قيمة العملات وفقدان عائدات الصادرات، بما في ذلك انخفاض أسعار السلع الأساسية وتراجع عائدات السياحة. وفي حين تضررت الاقتصادات

(6) المعلومات الواردة في هذا الفرع مستمدة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، "The COVID-19 shock to developing countries: towards a 'whatever it takes' programme for the two-thirds of the world's population being left behind" (آذار/مارس 2020)؛ بيان قادة مجموعة العشرين بشأن كوفيد-19، 26 آذار/مارس 2020، يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: <https://reliefweb.int/report/world/g20-leaders-statement-extraordinary-g20-leaders-summit-statement-covid-19>

المتقدمة بشدة، سيستمر تعزيز النمو من خلال التدابير المالية والنقدية الاستثنائية التي تخفف من الأثر الاجتماعي - الاقتصادي للجائحة.

45 - وعلى الرغم من أن تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج قد استقرت في الآونة الأخيرة في البلدان النامية وتمكن بعضها من الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية بتكلفة منخفضة نسبياً، فإن العديد من البلدان النامية تقتصر على القدرة النقدية والمالية والإدارية الكافية للتصدي بفعالية للأزمة، مما أدى إلى عكس مسار تقدمها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الصعيد الدولي، يكتسي التعاون المتعدد الأطراف أهمية حيوية. وتسعى مجموعة البلدان العشرين إلى اتخاذ إجراءات ملموسة للوفاء بالتزامها "باستجابة عالمية بروح من التضامن". وهذا يستتبع تسخير النظام المالي الدولي لإيجاد السعة المالية التي تشتد الحاجة إليها في البلدان النامية لوضع حزم تدابير فعالة للتصدي للأزمات.

## 1 - تلبية الاحتياجات التمويلية للدول النامية<sup>(7)</sup>

46 - سيساعد ضمان تناسب موارد المؤسسات المالية الدولية مع الاحتياجات التمويلية للبلدان النامية على تعزيز انتعاشها. ويقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن البلدان النامية ستحتاج إلى 2,5 تريليون دولار إضافي من حيث السيولة النقدية ومتطلبات التمويل لمواجهة الأزمة. وفي نهاية أيار/مايو 2021، وافق صندوق النقد الدولي على منح تمويل يقارب 110 بلايين دولار لـ 84 بلداً ومنح 726 مليون دولار لتخفيف ديون 29 من أفقر أعضائه. وتتطلب تلبية الاحتياجات التمويلية للبلدان توسيع نطاق التمويل بشروط ميسرة. وهذه الضرورة هي سبب المناقشات الجارية لإنشاء صناديق متعددة الأطراف لإعادة تخصيص الموارد من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. وتتمثل إحدى المبادرات في صندوق التخفيف من حدة اقتصاد جائحة كوفيد-19 (Fondo para Aliviar la Economía COVID-19) الذي اقترحه حكومة كوستاريكا ليم تمويله بمرور من البلدان المتقدمة توجه من خلال مصارف تنمية متعددة الأطراف. كما أن هناك حاجة إلى بذل جهود لخفض تكاليف الاقتراض بالنسبة للبلدان المعرضة للخطر. ومن المقترحات التي قدمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إنشاء مرفق للسيولة النقدية والاستدامة من شأنه أن يخفض تكاليف اقتراض الحكومات عن طريق زيادة الطلب على سندات السيادية.

47 - ومن شأن تعزيز التعاون الإقليمي من خلال تحسين قدرة المصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية على الاستجابة في مجال الإقراض أن يساعد البلدان على إعادة البناء بشكل أفضل وتعزيز قدرتها على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل. فعلى سبيل المثال، التزم مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومصارف التنمية دون الإقليمية بتقديم 8 بلايين دولار و 12 بليون دولار على التوالي.

(7) المعلومات الواردة في هذا الفرع مستمدة من الأونكتاد، "UN calls for \$2.5 trillion coronavirus crisis package for developing countries"، 30 آذار/مارس 2020؛ صندوق النقد الدولي، "COVID-19 financial assistance and debt service relief"، يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: [www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/COVID-Lending-Tracker](http://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/COVID-Lending-Tracker)؛ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، "Financing for development in the era of COVID-19 and beyond"، التقرير الخاص رقم 10، 11 آذار/مارس 2021؛ صندوق النقد الدولي، "IMF members' quotas and voting power, and IMF Board of Governors"، يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: <https://www.imf.org/external/np/sec/memdir/members.aspx>؛ أندريا شلال، "IMF eyes new trust to provide aid to broader group of countries – Georgiva"، 13 حزيران/يونيه 2021؛ تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2021 (منشورات الأمم المتحدة، 2021).

48 - ولحقوق السحب الخاصة دور هام كجزء من جهد أوسع نطاقاً لدعم البلدان الضعيفة في التعامل مع تداعيات أزمة جائحة كوفيد-19. ويشكل الإصدار الجديد لحقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي طريقة فعالة لتكملة الاحتياطات الدولية للبلدان الأعضاء، كما كان الحال مع المخصصات السابقة في أعقاب الأزمة المالية العالمية. ففي آذار/مارس 2021، وافقت مجموعة العشرين على إصدار جديد لحقوق السحب الخاصة من قبل صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يصل إلى مبلغ غير مسبوق قدره 650 بليون دولار. وسيخصص للبلدان النامية ما يقرب من 40 في المائة من حقوق السحب الخاصة الصادرة حديثاً، بينما سيؤول الباقي إلى البلدان المتقدمة. وعلاوة على ذلك، لا تزال المناقشات جارية بشأن إمكانية توجيه حقوق السحب الخاصة، سواء حقوق السحب الخاصة الصادرة حديثاً أو حقوق السحب الحالية غير المستخدمة، من البلدان التي لديها احتياطات خارجية قوية إلى البلدان الأكثر احتياجاً. واقترحت العديد من الآليات، من استخدام الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي لتوجيه حقوق السحب الخاصة نحو البلدان المنخفضة الدخل، إلى إنشاء صندوق استئماني جديد لبناء القدرة على الصمود والاستدامة في صندوق النقد الدولي يمكن للبلدان المتوسطة الدخل التي دمرتها جائحة كوفيد-19 و/أو دمرها تغير المناخ الاستفادة منه ويمكن استخدامه لتمويل الإنفاق على الصحة/اللقاحات والتعافي على نحو مراعي للبيئة.

49 - ولا ينبغي لهذه التدابير الاستثنائية أن تُلهي عن الحاجة إلى الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية لتحقيق هدف تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمانحين. وزادت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 0,7 في المائة في عام 2019، لتصل إلى 155 بليون دولار بالقيمة الحقيقية، بينما انخفضت بشكل طفيف كحصة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة، من 0,31 إلى 0,30 في المائة في المتوسط. وبينما تمثل القطاعات الاجتماعية الجزء الأكبر من مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية، فقد انخفضت هذه الحصة في السنوات الأخيرة، من 40 في المائة في عام 2010 إلى 35 في المائة في عام 2017. واستقرت المساعدة الإنمائية الرسمية للتعليم منذ عام 2009، بعد أن تضاعفت في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وبشكل عام، تقدّم مستويات منخفضة من المساعدة الإنمائية الرسمية لنظم الحماية الاجتماعية (بمتوسط 1,1 بليون دولار سنوياً بين عامي 2007 و 2017)، لا سيما بالمقارنة مع المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم (بمتوسط 5,6 بلايين دولار و 9,2 بلايين دولار سنوياً، على التوالي، خلال نفس الفترة). وتأثير أزمة جائحة كوفيد-19 على نتائج المساعدة الإنمائية الرسمية لعام 2020 مبهمة: فبينما زاد بعض المانحين الرئيسيين ميزانياتهم المخصصة للتعاون الإنمائي، استسلم آخرون للضغوط المالية المحلية وخفضوا المساعدة الإنمائية الرسمية. وسيساعد التجديد الطموح لموارد المؤسسة الدولية للتنمية والتجديد السادس عشر لموارد صندوق التنمية الأفريقي في عام 2022 على تقديم تمويل المنح حيثما تشتد الحاجة إليها.

## 2 - دعم إدارة الديون وتخفيفها من خلال إصلاح هيكل الديون الدولية<sup>(8)</sup>

50 - لقد أدت أزمة فيروس كوفيد-19 إلى تفاقم مواطن الضعف القائمة من قبل بشأن الديون وزادت من مخاطر ضائقة الديون، مما أعاق قدرة البلدان النامية على معالجة الأزمة الصحية وانعدام الأمن الغذائي

(8) انظر حملة اليوبيل للديون (Jubilee Debt Campaign)، "Sixty-four countries spend more on debt payments than health" [أربعة وستون بلداً تنفق على مدفوعات الديون أكثر مما تنفقه على الصحة]، 12 نيسان/أبريل 2020؛ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، "Financing for development in the era of COVID-19 and beyond"؛

ومعدلات البطالة والفقر المتزايدة، والاستثمار في العمل المناخي. وحتى قبل الأزمة، كان نحو 64 بلداً من البلدان المنخفضة الدخل تتفق على خدمة الديون أكثر مما تتفق على نظمها الصحية. وتهدد مستويات الديون المتزايدة هذه قدرة البلدان النامية على اتخاذ تدابير لتحقيق انتعاش مستدام وشامل وقادر على الصمود. ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على سبيل المثال، وهي المنطقة الأكثر مديونية في العالم النامي، من المتوقع أن يكون الدين الحكومي على المستوى الإقليمي قد ارتفع من 68,9 في المائة في عام 2019 إلى 79,3 في المائة في عام 2020.

51 - وتوفر مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي وافقت عليها مجموعة العشرين في نيسان/أبريل 2020 لتخفيف حدة الاقتضادات التي تعاني من ضعف الدين العام الخارجي تعليقاً مؤقتاً لسداد مدفوعات القروض من الدائنين الثنائيين الرسميين لفائدة 73 بلداً من بلدان المؤسسة الإنمائية الدولية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، واعترافاً بأن خطورة مشاكل الديون في العديد من البلدان تتطلب اتخاذ تدابير أقوى، وضعت مجموعة العشرين الإطار المشترك لمعالجات الديون في فترة ما بعد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، الذي يساعد على تمديد آجال الاستحقاق وتخفيض الديون في حالات استثنائية. ومع ذلك، فإن كلاً من المبادرة والإطار المشترك لا يزالان محدودين: فهما لا ينطبقان على البلدان المتوسطة الدخل الأكثر ضعفاً والدول الجزرية الصغيرة النامية التي يوجد أكثر من ثلثي مدفوعات خدمة الدين العام الخارجي التقديرية لديها في خطر<sup>(9)</sup> والتي شهدت مشاركة أقل مما كان متوقعاً، ويرجع ذلك جزئياً إلى المخاوف من تخفيض التصنيف الائتماني. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث والإغاثة التابع لصندوق النقد الدولي أيضاً خدمة تخفيف الديون لفائدة 29 من أفقر البلدان الأعضاء فيه وأشدّها ضعفاً.

52 - ولإرساء الأساس لبيئة مؤاتية للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة مع الحفاظ على مستويات الديون التي يمكن تحملها، يدعو عدد متزايد من الأصوات إلى تخفيف الديون الفوري أو في المدى القريب. ويشمل ذلك إعفاء القطاع العام من خلال الإطار المشترك لمعالجات الديون في فترة ما بعد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين وبذل جهود إضافية لاستكشاف مبادرات مبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ وعمليات إعادة شراء الدين. كما يولى اعتبار متزايد لصكوك الديون المشروطة، مثل الشروط المتعلقة بالأعاصير، والتي من شأنها أن تساعد على التوقف التلقائي المؤقت عن تسديد الديون. وقد تكون هناك حاجة إلى نهج واسع متعدد الجوانب لمعالجة الثغرات في الهيكل المالي الدولي. وقد يشمل ذلك مجموعة من الإصلاحات، منها التدابير القائمة على السوق والتدابير القانونية، وتخفيف الديون وإعادة هيكلتها لفائدة الاقتصادات المتعثرة التي تشرف عليها هيئة ديون منشأة بشكل مستقل. ويمكن لإنشاء آلية متعددة الأطراف لإعادة هيكلة الديون تشرف عليها هيئة ديون مستقلة أن يساعد على ضمان القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل ومعالجة الالتزامات المستحقة للدائنين من القطاع الخاص.

### 3 - إنشاء هيكل مالي دولي أكثر استدامة وقدرة على الصمود<sup>(10)</sup>

53 - إلى جانب الحاجة الملحة إلى إيجاد سعة مالية كافية لتحقيق انتعاش عالمي مستدام، أدت الزيادة العامة في الاختلالات المالية والمديونية إلى حفز الزخم المشترك داخل المجتمع الدولي من أجل هيكل مالي

<sup>(9)</sup> الأونكتاد، "The COVID-19 shock to developing countries"، [صدمة كوفيد-19 للبلدان النامية].

<sup>(9)</sup> انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "Sovereign debt vulnerabilities in developing countries: which countries are vulnerable and how much debt is at risk?" (آذار/مارس 2021).

<sup>(10)</sup> انظر شبكة العدالة الضريبية، "The state of tax justice 2020"، [حالة العدالة الضريبية في عام 2020]، 20 تشرين



دولي أكثر إنصافاً وقدرة على الصمود يمكن أن يجعل التعافي المستمر من كوفيد-19 أقوى وأكثر شمولاً ومرونة. فبرعاية منظومة الأمم المتحدة، استهل الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية في فترة كوفيد-19 وما بعدها، الذي عُقد في أيار/مايو 2020، عملية تفكير من خلال ست أفرقة عاملة مواضيعية بشأن إصلاح الهيكل المالي العالمي، ستساعد في دفع عملية الإصلاح هذه. ويجري إنجاز هذا العمل في ست مجموعات من خلال منظومة الأمم المتحدة.

54 - ويشهد العالم دفعة نحو مزيد من التعاون الضريبي الدولي، الذي يظل أمراً أساسياً للجهود الأوسع لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك التهرب من الضرائب وتجنبها. وتشير تقديرات التهرب الضريبي الفردي وتحويل أرباح الشركات المتعددة الجنسيات إلى الخارج استناداً إلى الجمع بين مصادر متعددة للبيانات غير المكتملة إلى أن البلدان تخسر ما يقدر بنحو 400 بليون دولار سنوياً بسبب التهرب الضريبي الفردي وتحويل أرباح الشركات المتعددة الجنسيات إلى الخارج، مما يقوض الاستثمار العام في التنمية المستدامة، بما في ذلك التمويل من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19 وتحقيق انتعاش مستدام وقادر على الصمود. وقد أحرز تقدم كبير في الشفافية الضريبية، وفي سياق زيادة الرقمنة، تناقش مجموعة فرعية كبيرة من الدول الأعضاء إدخال إصلاحات على المعايير الضريبية الدولية. وتتضمن المقترحات التي يتم التفاوض عليها إعادة تخصيص بعض الحقوق الضريبية والاتفاق على حد أدنى عالمي لمعدل الضريبة على الشركات. وعند وضع المعايير الضريبية، تتطلب مصالح الاقتصادات النامية وصوتها مزيداً من الأولوية والاهتمام. وينبغي للمجتمع العالمي أن يضمن الشمول الفعال في عمليات وضع المعايير الضريبية وتكييف القواعد والممارسات الضريبية مع واقع واحتياجات البلدان النامية.

55 - ويمكن لمصارف التنمية أن تواصل دعم الانتعاش القادر على الصمود والمستدام عن طريق تحويل أولويات الإقراض لديها، وذلك على سبيل المثال عن طريق تحويل تكوين حافطات الإقراض لديها لدعم حصة أكبر من الاستثمار المراعي للبيئة والمشاريع المتصلة بتغير المناخ. وهذا يعني أيضاً بحث الخيارات المتاحة لتوفير تمويل مستدام طويل الأجل لأشد البلدان ضعفاً، بما في ذلك من خلال الإقراض الطويل الأجل، بحيث يمكن للبلدان الاستفادة من معدلات فائدة عالمية منخفضة للغاية، وتمديد آجال الإقراض، وبحث الخيارات المتاحة لتقديم المنح أو التمويل الطويل الأجل للغاية (على سبيل المثال، 50 عاماً) للبلدان النامية للاستثمار في النمو الطويل الأجل والتنمية المستدامة.

56 - والتحويلات النقدية هي بمثابة شريان حياة بالغ الأهمية للملايين على الصعيد العالمي، وقد ظلت كذلك طوال أزمة كوفيد-19. فالأموال التي يرسلها العمال المهاجرون إلى الوطن تدعم حياة واحد من كل تسعة أشخاص على مستوى العالم (حوالي 800 مليون شخص)، مما يساعدهم على تغطية تكاليف السلع اليومية الأساسية، بما في ذلك الطعام والنفقات الطبية والرسوم المدرسية ونفقات السكن. وفي تحد لكل التنبؤات، كانت تدفقات التحويلات المالية صامدة خلال الأزمة. ففي عام 2020، بلغت تدفقات التحويلات المسجلة رسمياً إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل 540 بليون دولار، أي أقل بنسبة 1,6 في المائة فقط من 548 بليون دولار المرسل في عام 2019. ومع ذلك، لا تزال التحويلات باهظة الثمن. فقد بلغ متوسط رسوم التحويلات أكثر من 6,5 في المائة في الربع الأخير من عام 2020، أي أكثر

الثاني/نوفمبر 2020؛ تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2021 (منشورات الأمم المتحدة، 2021)؛ منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية (E/FFDF/2021/L.1)؛ الأمم المتحدة، "مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده"، يمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي: <https://www.un.org/ar/coronavirus/financing-development>.

من ضعف غاية هدف التنمية المستدامة المتمثلة في 3 في المائة بحلول عام 2030. وتراوح متوسط تكاليف التحويلات من 4,9 في المائة في جنوب آسيا إلى 8,2 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهناك حاجة إلى مزيد من الجهود في البنية التحتية للتحويلات لتقليل تكاليف هذه المعاملات.

## باء - تعبئة الموارد المحلية للحفاظ على الإنفاق الاجتماعي وزيادته<sup>(11)</sup>

57 - لا يزال التمويل المقدم من القطاع العام على الصعيد المحلي هو المصدر الرئيسي لتمويل الإنفاق الاجتماعي على الصعيد العالمي. ويتضمن تقرير الأمين العام لعام 2021 عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي (A/75/216) لمحة عامة عن الدور الأساسي لتعبئة الموارد المحلية في الحفاظ على الإنفاق الاجتماعي وزيادته. ففي مجال التعليم، تمثل الأموال المقدمة من القطاع العام على الصعيد المحلي نسبة 79 في المائة من الإنفاق على مستوى العالم. ويتأتى أقل من 1 في المائة من الإنفاق الصحي العالمي من المساعدات الخارجية، مما يجعل الإنفاق المحلي ذا أهمية محورية للتغطية الصحية الشاملة. وكشفت صدمة جائحة كوفيد-19 عن أوجه القصور الموجودة بالفعل في نظم الحماية الصحية والاجتماعية.

58 - وستتطلب الزيادة الكبيرة في تعبئة الموارد المحلية نمواً اقتصادياً في معظم البلدان. فقد تسببت أزمة جائحة كوفيد-19 في شل اقتصادات البلدان واستنزاف ميزانياتها المحلية، مما يهدد الإنفاق الأساسي على الخدمات العامة التي تعتبر ذات أهمية حاسمة للتنمية الاجتماعية والنمو طويل الأجل. وبفضل الانتعاش القوي في الصين والولايات المتحدة، من المتوقع أن يتوسع الاقتصاد العالمي بنسبة 5,4 في المائة في عام 2021. ومع ذلك، فإن هذا الرقم العالمي يخفي كون النمو في العديد من البلدان في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا يزال هشاً وغير مؤكد. وبالنسبة للغالبية العظمى من البلدان النامية، سيظل الناتج الاقتصادي دون مستويات عام 2019 لجزء عام 2021.

59 - ويرتبط مسار النمو الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بالجدول الزمني للتفويض، مما يجعل الوصول إلى لقاح كوفيد-19 عاملاً مهماً في الانتعاش الاقتصادي، ومن ثم في تعبئة الموارد المحلية من أجل تحسين الانتعاش. وفي البلدان المتقدمة، يتناقض بدء عمليات التفويض التي كانت أسرع من المتوقع في عام 2021 بشكل حاد مع قلة ما يمكن للبلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، الحصول عليه من اللقاحات. وسيظل الحصول الشامل وفي الوقت المناسب على اللقاحات والعلاجات والتشخيصات الآمنة والميسورة التكلفة لمكافحة كوفيد-19 - بما في ذلك من خلال مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 ومرفق كوفاكس التابع لها، وتقاسم الجرعات، وتعزيز قدرات التوزيع وتسريع إنتاج اللقاحات بالتعاون مع القطاع الخاص - سيظل أمراً حاسماً لضمان الانتعاش الواسع النطاق والشامل للاقتصاد العالمي.

60 - وينبغي الإبقاء على التدابير المالية الاستثنائية المناسبة - ولا سيما تدابير الصحة العامة والإنفاق الاجتماعي - طالما كان ذلك مطلوباً لضمان استجابة صحية قوية، وتقديم الدعم اللازم للفئات الضعيفة، وتحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي الشامل. والتحرك السابق لأوانه نحو تدابير التقشف، كما كان سائداً في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008، من شأنه أن يؤثر بشكل غير مفرط على أفقر البلدان وأشدّها ضعفاً ويعيق انتعاش البلدان. وسيساعد الاستثمار في ما ينفع الناس من خلال الحفاظ على الإنفاق على الخدمات

(11) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم حتى منتصف عام 2021"، 11 أيار/مايو 2021؛ A/75/216.

العامّة أو زيادته، بما في ذلك نظم التعليم والرعاية الصحيّة والحماية الاجتماعيّة الجيدة ووضع المساواة والاستدامة البيئية في صميم جهود تعاف مراعية للبيئة وذات منعة وشاملة، على تحقيق خطة عام 2030.

61 - ويمكن أن يؤدي تعزيز تعبئة الموارد المحليّة من خلال نظم ضريبية مستدامة وشفافة وخاضعة للمساءلة إلى إقامة مجتمعات أكثر عدلاً وشمولاً. وهذا ينطوي على تعزيز قدرات إدارة الإيرادات لمتابعة النظم الماليّة التقدّمية، بما يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ويُخشى أن يؤدي اعتماد البلدان النامية على الضرائب غير المباشرة، مثل ضرائب المبيعات وضرائب القيمة المضافة، إلى إنشاء أنظمة ماليّة رجعية دون ضبط دقيق لأطر الإيرادات والنفقات. ويمكن أن تؤدي اختلاف العتبات المحددة للضرائب والتحويلات، وكذلك الصعوبات المصادفة في استهداف النفقات، إلى تفاقم الفقر بالنسبة لبعض الفئات، حتى مع تحسين النظام المالي لوضع الآخرين.

62 - وبالمثل، فإن زيادة تحصيل الضرائب المباشرة، ولا سيما الضرائب على دخل الأفراد وضرائب الثروة، يمكن أن يتيح إيرادات إضافية للمساعدة في معالجة الفوارق المتزايدة وضمان تحقيق نتائج اجتماعية أكثر إنصافاً. وفي العديد من البلدان النامية، لا يزال انتشار الحيز غير الرسمي في سوق العمل يمثل عقبة كبيرة أمام تحصيل ضريبة الدخل المفروضة على الشركات والأفراد. ويمكن للضرائب التصحيحية التي تستهدف مشاكل الصحة العامة (مثل الكحول والتبغ والأطعمة التي تحتوي على نسبة عالية من السكر) تنويع الإيرادات الضريبية وزيادتها. وبالمثل، يمكن أن يكون للضرائب والرسوم المتعلقة بالبيئة، مثل ضرائب الكربون أو الرسوم المفروضة على المركبات الملوثة، آثار إيجابية على تعبئة الموارد، وعلى البيئة وعلى صحة الإنسان ورفاهه. ويستتبع إعطاء الأولوية لأنظمة ضريبية فعالة وتصاعدية ولإلحاق أيضاً ببناء القدرات السياساتية والإدارية من أجل فرض ضرائب فعالة وكفوة على الاقتصاد الرقمي. فالبلدان لا تستطيع تحقيق ذلك بمفردها، لذا يظل التعاون الدولي بالغ الأهمية في هذا الصدد. وقد دعا الأمين العام أيضاً إلى شكل من أشكال ضريبة التضامن المرتبطة بجائحة كوفيد-19 للحد من الفوارق الشديدة في الثروة، والتي يمكن أخذها في الاعتبار بشكل أكبر.

## خامساً - خاتمة وتوصيات في مجال السياسة العامة

63 - مع تبقي أقل من عشرة أعوام على الموعد المحدّد لتحقيق أهداف خطة عام 2030، يواجه العالم الآثار المدمّرة لجائحة كوفيد-19، حيث تضرر منها أفقر السكان وأكثرهم ضعفاً بشكل مفرط. فهذه الأزمة لم تساعد على كشف وتفاقم أوجه عدم المساواة والضعف الموجودة مسبقاً في النظم الاجتماعيّة والاقتصاديّة الحاليّة فحسب، بل أثّرت أيضاً سلباً على قدرات الحكومات على تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأدت الجائحة إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي، ووسّعت في الوقت ذاته الفجوة الرقمية الحاليّة. كما أنها قد تنسف عقوداً من التقدم المحرز حتى الآن في التنمية الاجتماعيّة.

64 - وفي الوقت نفسه، فكّكّت الحاجة الطوق عن الموارد والإرادة السياسيّة وأتاحت فرصة غير مسبوقّة لتغيير مسار التنمية للتمكين من الانتقال العادل اجتماعياً نحو التنمية المستدامة. وفي إطار جهود البلدان للتعاافي بشكل أفضل، تحتاج إلى إعادة تصميم سياسات اجتماعية - اقتصاديّة طويلة الأجل لبناء مجتمعات أكثر شمولاً وإنصافاً ومرونة واستدامة، على أن تكون خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة أحد المخططات الأوليّة لذلك.

65 - وفي إطار إجراءات متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية من أجل تسريع وتيرة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يرجى من الجمعية العامة النظر في التوصيات التالية:

(أ) وضع إطار سياساتي تطلعي، مع التركيز على الاستثمار في قدرات الناس وقدرتهم على الصمود، وضمان تكافؤ الفرص والحصول على تعليم جيد ورعاية صحية وحماية اجتماعية شاملة، وتعزيز العمل اللائق للجميع، وتعزيز الأمن الاقتصادي، وسد الفجوة الرقمية والاستثمار في البنية التحتية المستدامة لتسهيل الانتقال نحو اقتصادات أكثر كفاءة في استخدام الموارد وأكثر مراعاة للبيئة؛

(ب) حشد التضامن والتعاون العالميين لتوفير فرص متكافئة في الحصول على لقاحات وعلاجات كوفيد-19، وتعزيز النظم الصحية والوضع المالي للبلدان النامية لتيسير انتعاش شامل ومرن يُسترشد فيه بخطة عام 2030؛

(ج) وضع استراتيجيات وطنية لدعم الاقتصادات الرقمية وسد الفجوة الرقمية، بما في ذلك من خلال الاستثمار في المهارات الرقمية وتيسير سبل الاستفادة من البنى التحتية والأجهزة الرقمية والقدرة على تحمل تكاليفها؛

(د) الاستفادة من القدرات الرقمية التي استُحدثت خلال الأزمة، وتحسين ما يُقدم من الخدمات الاجتماعية وإمكانية الحصول عليها، ولا سيما التعليم الجيد للجميع والرعاية الصحية الشاملة، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية لجعلها أكثر شمولاً وفعالية من خلال الاستثمار في البنية التحتية الرقمية الوطنية (بما في ذلك أنظمة التعريف الرقمية وأنظمة الدفع الرقمية والسجلات الاجتماعية) وتأمين التقدم المحرز في تحديد هوية وتغطية المستفيدين الذين لم يُعترف بهم حتى الآن، بما في ذلك العمال في القطاع غير الرسمي؛

(هـ) تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لإيجاد السعة المالية اللازمة للتنمية الاجتماعية للتمكين من تحسين الانتعاش، وتوسيع وإعادة توزيع السيولة النقدية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، بما في ذلك من خلال زيادة التمويل بشروط ميسرة وإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة إلى جميع البلدان المحتاجة، بما فيها البلدان ذات الدخل المتوسط، من خلال إنشاء صندوق استثماري جديد لبناء القدرة على الصمود والاستدامة. وينبغي للحكومات والقطاع الخاص زيادة دعم إدارة الديون وتخفيفها من خلال إصلاح هيكل الديون الدولية ضمن هيكل مالي دولي أكثر استدامة ومرونة، وذلك لجعل جهود الانتعاش الجارية أقوى وأكثر شمولاً وقدرة على الصمود، بما في ذلك عن طريق تشجيع المزيد من التعاون في مجال الضرائب الدولية.